أثر اختلاف العامل في تعدد إعراب الاسم المنصوب دراسة في مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي(ت٤٣٧هـ)

The effect of the difference in the factor in the multiple inflection of the accusative noun

أ.م.د.زهراء سعد الدين شيت

جامعة الموصل-كلية التربية الأساسية- قسم اللغة العربية

Zahras@uomosul.edu.iq

A.M.D. Zahraa Saad El-Din Sheet

الملخص:

تتحدد مهمة البحث في دراسة الاختلاف في تحديد العامل النحوي المؤثر في الاسم المنصوب لفظًا وذلك بمتابعة توجيهات القيسي الإعرابية في كتابه (مشكل إعراب القرآن) ودراسة نماذج مختارة من النصوص القرآنية، للتعرف على أهمية العوامل وتأثيرها في تنوع الوظائف النحوية للاسم.

انحصرت متابعتنا للنصوص التي تعددت فيها أوجه إعراب الاسم المنصوب تبعًا لاختلاف العامل، الذي توزَّع بين كونه فعلًا تامًّا –وهو الغالب- أو ناقصًا، أو اسمًا مشتقًا، مذكورًا أو محذوفًا، وجاءت معالجتنا ببيان توجيه القيسي أولًا ومن ثمّ الوقوف على رأي المفسّرين؛ بغية معرفة الوظائف التي يشغلها الاسم المنصوب تبعًا للاختلاف في تحديد العامل المؤثِّر فيه الذي يُناسب المعنى السياقي، وقد بنى القيسي توجيهاته - في بعض الأحيان- على معنى الاسم المنصوب، وما ينتج عن ذلك من اختلاف في تحديد العامل.

الكلمات المفتاحية: اثر- اختلاف العامل - الاسم المنصوب - تعدد - مكي القيسي

Abstract

The objective of this research is to examine the discrepancy in identifying the grammatical factor that affects the verbal masculine noun when adhering to the syntactic instructions outlined in al-Qaisi's book "The problem of parsing the Qur'an." By doing so, this study aims to establish a position regarding the significance of the factor and its influence on the variety of grammatical functions associated with the given name. To achieve this, selected samples of Quranic texts are presented for analysis. Our follow-up is confined to texts in which there are numerous features of the inflection of the accusative noun according to the difference of the factor, which was distributed between being a complete verb - which is the majority - or an incomplete or a derived noun, specified or omitted. In order to know the functions occupied by the accusative noun.

Keywords: impact - factor difference - accusative noun - plural - Makki Al-Qaisi

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا والصلاة والسلام على المبعوثِ رحمةً للعالمينَ سيّدِنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعينَ، أمَّا بعدُ:

فإنَّ المتتبّع للنحو العربيّ يعرفُ حقَّ المعرفةِ أنَّ هذا العلم يدور في نظرية العامل، والمعمول، والوظيفة النحوية لأقسام الكلمة، وقد كان القرآن الكريم وقراءاتُه معينًا لا ينضب لقواعد النحاة وأصولها التي بناها النحاة على السماع والقياس فضلًا عن التعليل.

وحين عزمنا كتابة بحث في النحو وقفنا وقفة فاحصٍ لتوجيهات القيسي في كتابه (مشكل إعراب القرآن)، وقد لفتت نظرنا ظاهرة الاختلاف في تحديد العامل اللفظي المؤثّر في إعراب الاسم سواء أكان ذلك العامل مذكورًا أم

محذوفًا، وسواء أكان الاسم مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا، ولسعةِ الموضوع خصصنا الدراسة بالأسماء المنصوبة لفظًا، مع أخذ نماذج تحقق ما نبغيه؛ لوفرة الشواهد عندنا. فكان عنوان البحث (أثر اختلاف العامل في تعدد إعراب الاسم المنصوب دراسة في مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي(ت٤٣٧هـ). وعندما توجّهنا إلى البحث لرسم منهجه وجدناه يتطلَّب منّا تصنيف المواضع بحسب العامل من حيث الذكر والحذف، ومن ثَمَّ بيان حقيقة العامل، فكان لدينا تمهيد بعنوان (العامل وأثره في تعدد الوظيفة النحوية للمعمول)، وثلاثة مباحث، اختصّ الأول بـ(النَّصب بعاملين مذكورين)، واشتمل هذا على مطلبين، أحدهما: النصب بفعلين، وضمّ صورتين، الأولى: كون الفعلين تامين والثانية: كون أحد الفعلين تامًا والآخر ناقصًا، أمَّا المطلب الثاني فاختصّ بالنَّصب بفعل واسم، وضمَّ ثلاث صورٍ، إحداها: كون العامل فعلًا تامًّا أو اسمًا مُشتقًّا، والثانية: كون العامل فعلًا ناقصًا أو اسمًا مشتقًا، والثالثة: كون العامل فعلًا تامًّا أو اسم إشارة، جاء المبحث الثاني بعنوان(النَّصب بعاملٍ مذكور وآخر محذوف)، واشتمل على ثلاثة مطالب، أحدها: النصب بفعل تام مذكور وآخر محذوف، والثاني: النَّصب باسم مشتقّ مذكور أو بفعل تام محذوف، والثالث: النَّصب باسم فعل مذكور أو بفعل تامٍ محذوف، واختصّ المبحث الثالث بـ(النَّصب بعوامل أخر)، واشتمل هذا على مطلبين، أحدهما: النَّصب بعاملين محذوفين، والآخر: النَّصب بأكثر من عاملين.

وكان الأسلوب في هذه الدراسة وصفيًا تحليليًا، إذ ابتدأنا بإيراد الاسم المنصوب الذي أُختُلف في عامله مع ذكر النص القرآني، ومن ثمَّ عرضنا رأي القيسي أولًا ومتابعة آراء غيره من المعربين؛ استئناسًا بذلك ولمعرفة موافقاتهم له أو مخالفاتهم، وانتهينا بإبداء رأينا – إن أمكن ذلك- في العامل الأنسب لتحقيق معنى السياق فضلًا عن الوجه الراجح للاسم المنصوب. وأنهينا البحث بخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في الدراسة والحمد لله أولًا وآخرًا.

التمهيد

العامل وأثره في تعدد الوظيفة النحوية للمعمول

العامل في اللغة مشتق من الفعل (عَمِلَ)، قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ): "العين والميم واللام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ، وهو عامٌ في كُلِّ فِعْلٍ يُفْعَلُ، قال الخليلُ: عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا فهو عامِلٌ، واعْتَمَلَ الرَّجُلُ إذا عَمِلَ بنفسِهِ" (القزويني(ت٣٩٥هـ)، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، صفحة ١٥٤/٤) (الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، ١٩٨١-١٩٨٦م، صفحة ٢/١٥٣)، وقد فرَّق العسكري(ت٣٩٥هـ) بين الفعل والعمل، فالأول معناه إيجاد الشيء، أمَّا الثاني فهو إيجادُ الأثر فيه (العسكري(ت٣٩٥هـ)، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، صفحة ١٥٣)، فضلًا عن أنَّ العمل يكون عن وعي وقصد، ويُنسب إلى الإنسان (الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)، ١٤١٢هـ، صفحة ٥٨٧)، وجاء في لسان العرب: " والعامل هو الذي يتولَّى أمور الرَّجل في مُلكه وعملِه ومالِه...والعاملُ في العربية ما عَمِل عملًا ما فرفعَ ونصبَ وجرَّ، كالفعل والناصب والجازم والجارِّ وكالأسماء التي من شأنها أن تعملَ أيضًا وكأسماء الفعل، وقد عَمِلَ الشيءُ في الشَّيءِ: أحدثَ فيه نوعًا من الإعراب" (الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)، ١٤١٢هـ، الصفحات ٥٦٦/١١-٥٦٨). وهذا هو التعريف الاصطلاحي، وقد عرَّفه ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) بأنَّه "ما عمل في غيره شيئًا من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ أو جزمٍ على حسب اختلاف العوامل" (بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٢/٣٤٤)، وعرَّفه المطرزي(ت٦١٠هـ) بأنَّه "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (المطرزي(ت٦١٠هـ)، د.ت، صفحة ٦١) (الجرجاني(ت٨١٦هـ)، ٢٠٠٠م، صفحة ١٤٥)، وعرَّفه ابن الخبَّاز(ت٦٣٨هـ) بأنَّه "كلُّ ما أثَّر في كلمةٍ رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا" (الخبّاز(٦٣٨هـ)، ١٤٢٨-٢٠٠٧، صفحة ٦٦).

والعامل على نوعين: لفظي ومعنوي، وأوَّل ذكر للعامل في الدرس اللغوي هو للخليل(ت١٧٥هـ)، قال سيبويه(ت١٨٠هـ): " وزعم الخليلُ أنَّ هذه الحروف- أيْ إنَّ وأخواتها- عملت عملين الرفع والنَّصب" (قنبر(ت١٨٠هـ)، ١٤٣١هـ-٢٠٠٩م، صفحة ١٣/١)، ولعلَّ هذا كان معيارًا جعل النحويين يلزمون أنفسهم به وهم يُحللون التراكيب،

إذ يبحثون عن العلاقات القائمة بين الألفاظ، ويتأتى من ذلك تنوُّع في المعاني، ويُعدُّ الاسم أكثر الألفاظ تحملًا للمعاني المتنوِّعة في التركيب، فهو الذي يُعبِّر عن الإسناد والمفعولية والغاية والزمان والمكان والهيئة والتفسير إلخ، ومن هنا كان العامل قرينة لفظية لحركات إعرابية، ويندرج تحت ذلك الأفعال والحروف أمَّا الأسماء فهي معمولات لهما، ولا يعمل منها إلاَّ ما أشبه الفعل وهي المشتقات (الأنصاري، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، صفحة ٥٦).

وقد أدرك النحويون أنَّ العمل في الأفعال هو الأصل فيها، وهي تُعدُّ من أقوى القرائن؛ كونها تحدد وظيفة الاسم في السياق؛ لأنَّ معمولاتها كثيرة ومتنوِّعة، ولقوّة الفعل في العمل حُمل عليه ما تضمن معناه، كالمصدر وأسماء الفاعلين والمفعولين (عمايره، (د.ت)، صفحة ٤٥) إلاَّ أنَّها ليست على درجة واحدة في القوَّة، فهناك الفعل اللازم الذي لا يقوى على نصب المفعول به بنفسه بل يرفع فاعلًا وينصب بقية المفاعيل والحال والتمييز، بخلاف الفعل المتعدِّي مع أنَّهما يعملان فيما تقدَّم أو تأخَّر عليهما، ويعملان مذكورين، أو محذوفين فضلًا عن عملهما في الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل). وهناك الأفعال الناقصة التي يقتصر عملها على رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبرًا، فضلًا عن أنَّ هناك الأفعال الجامدة التي لا تقوى العمل في ما تقدَّم عليها. وإذا جئنا إلى الحروف العاملة نجد أثرها ينحصر في إطار محدد، فإنْ كانت حروف جرٍّ فستكتفي بجرِّ الاسم بعدها ولا تعمل محذوفةً، وإن كانت ناصبة، أو جازمة للفعل فستقتصر على ذلك العمل، وكذا الحال بالحروف المشبهة بالفعل الداخلة على الجملة الاسمية، إذ لا يتعدَّى عملها نصب ما كان مبتدأ ورفع ما كان خبرًا مع مراعاة الترتيب في تركيبها (الأنصاري، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، الصفحات ٥٧-٦١).

من ذلك كلِّه يمكن إدراك ما للعامل من أثر في تحديد الوظيفة النحوية للأسماء، فذلك مرهون باختلافه سواء أكان مذكورًا أم محذوفًا، وسواء أكان فعلًا أم غير ذلك، وسواء أكان فعلًا تامًّا أم ناقصًا إلخ.

المبحث الأول: النصب بعاملين مذكورين

إنَّ للعامل النحوي أثرًا بارزًا في بيان الوظيفة النحوية للأسماء، إذ تتعدد الأوجه الإعرابية باختلاف العامل المؤثّر، وقد أورد القيسي أثناء إعرابه جملة من الأسماء التي نُصِبتْ بتأثير عاملين مختلفين لفظًا ومعنًى ووظيفة ذُكرا في السياق القرآني، وسنعمل على بيان وظيفة الاسم في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: النصب بفعلين: جاء ذلك على صورتين:

الصورة الأولى: كون الفعلين تامين:

والمراد بالفعل التام هو الفعل الذي يدُلُّ على حدثٍ معيَّن وزمن معيَّن ويأخذ فاعلًا أو نائبَ فاعلٍ، ويكون لازمًا أو متعديًا (عباس حسن(ت١٣٩٨هـ)، (د.ت)، صفحة ١٥٠/٢)، وقد ورد فعلان تامان في سياقات مختلفة ناصبين للاسم الذي شغل معهما وظائف نحوية متنوِّعة، وهي:

أولًا: النصب على المفعول به والمفعول لأجله

ذكر القيسي أنَّ النَّاصب لـ(رُشْدًا) في قوله تعالى: "هَلْ **أَتَّبِعُكَ** على أنْ **تُعَلّمْنِي** ممَّا عُلِّمتَ رُشدًا" [سورة الكهف:٦٦] هو إمَّا أن يكون الفعل(أَتَّبِعُكَ) أو (تُعَلِّمني)، فيكون الاسم على الأوّل مفعولًا لأجله، بمعنى: هل أَتَّبعك للرشدِ على أن تُعلّمني ممّا عُلِّمتَ، وعلى الثاني مفعولا به ثانيًا، تقديره: على أن تُعلِّمني أمرًا ذا رُشدٍ (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٢٨٦)، من غير أن يرجّح وجهًا، ويُفهم من تقدير القيسي أنَّ(رُشدًا) صفة لـ(أمرًا) المحذوف، وهي مفعول ثانٍ للفعل (تُعَلِّم) من باب نيابة الصفة عن الموصوف، وهذا بعيد في ظننا؛ لصحة مجيء المصدر مفعولًا به فلا طائل من التقدير. وزاد أبو حيّان(ت٧٤٥هـ) وجهًا ثالثًا، إذ قال: "أو أنَّه مصدرٌ في موضع الحال، وذو الحال الضمير في (أَتَّبِعُك)" (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١٣٩/٦)، فالعامل في

الحال هو الفعل(أتَّبِعُك)؛ لأنَّ ما يعمل في صاحب الحال يعمل في الحال، وتابع البيضاوي(ت٦٨٥هـ) وأبو السعود(ت٩٨٢هـ) ما ذكره القيسي، وزادا وجهًا مفاده أنّ نصب المصدر يكون بإضمار فعله (البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، ١٤١٨هـ، صفحة ٥١١/٣)، فيكون (رُشدًا) مفعولًا مطلقًا، والعامل فيه محذوفٌ، وهذا فيه تكلُّف.

واكتفى القرطبي(ت٦٧١هـ) والسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) بإيراد وجه واحد، مفاده انّ (رُشدًا) مفعول ثانٍ لـ(تُعَلِّمني) (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ١٧/١١).

ونلحظ في هذا السياق تنازع فعلين على معمول واحد، أحدهما متعدٍ لمفعول واحد قد استوفاه، وهو(أتَّبعُ) والآخر متعدٍ لمفعولين لم يستوفِ الثاني، وهو(تُعِّلم)، والأقرب الذي يتناسب مع المعنى هو أن يكون الفعل الثاني هو الناصب لـ(رشدًا).

ثانيًا: النَّصب على المفعول به أو على الشبيه بالمفعول

ارتضى القيسي أن يكون ناصب(**غيرَ اللهِ**) في قوله تعالى: "قُلْ أفَغَيْرَ اللهِ **تَأمُرُونِّي أَعْبُدُ** أَيُّهَا الجَاهِلُوْنَ"[سورة الزمر:٦٤] هو الفعل (أعبدُ)، وعدَّ ذلك الأبينَ، تقدير الكلام: قُل: أعبدُ غيرَ اللهِ فيما تأمرونّي، وأورد رأيًا ثانيًا مفاده كون (غيرَ) منصوبًا بـ(تأمرونّي) على حذف حرف الجرّ، أي: قل: أتأمرونّي بعبادة غير اللهِ فيما تأمرونّي لأنْ أعبُدَ (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٣٩٣)، وعلى ما ذكره يكون (غيرَ) إمَّا مفعولًا به لـ(أعبدُ)، وهو اختيار الزجَّاج(ت٣١١هـ) (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ٣٦١/٤)، و(أعبدُ) معمول لـ(تأمرونّي) على إضمار (أنِ المصدرية)، أو شبيهًا بالمفعول لـ(تأمرونّي)، وهو المفعول الثاني لهذا الفعل الذي تعدّى إليه بحرف الجر، وهو اختيار أبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) (الكرماني(ت٥٠٥هـ)، د.ت، صفحة ١٠١٩/٢). وللزمخشري(ت٥٣٨هـ) رأيٌ مفاده أن يكون (غيرَ) منتصبًا بفعل يدلُّ عليه (تأمرونّي أعبدُ)؛ لأنَّه بمعنى: تعبدونني (البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، ١٤١٨هـ، صفحة

٤٨/٥)، وهذا من باب التضمين، وزاد العكبري(ت٦١٦هـ) عاملًا آخر، وهو فعل محذوف تقديره: (أفتلزموني غير اللهِ) (العكبري(ت٦١٦هـ)، ١٣٥٦هـ-١٩٧٦م، صفحة ١١١٣/٢).

وما تذهب إليه الباحثة أنَّ العامل هو (أعبدُ)؛ فهو المستفهم عنه، والفعل (تأمروني) اعتراض أو حال، والتقدير: أأعبدُ غيرَ اللهِ حالَ كونكم تأمرونّي بذلك، وهو رأي الجمهور (ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ)، ١٤٢٠هـ، صفحة ٥٦/٢٤)، بخلاف مَنْ ضعّف ذلك؛ بحجّة "أنَّه يلزم منه تقديم معمول الصلة على الموصول؛ وذلك أنَّ (غيرَ) منصوب بـ(أعبدُ)، و(أعبدُ) صلة لـ(أنْ) وهو لا يجوز" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٤٣٩/٩)، فضلًا عن أنّ الاحتمالات الأخر تقحمنا في تقديرات لا ضرورة منها، والله أعلم.

ثالثًا: النصب على المفعول به والظرف والتمييز

ذكر القيسي أنَّ العامل الناصب لـ(**أَمَدًا**) في قوله تعالى: "ثُمَّ بَعَثْنَاهُم لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ **أحْصَى لِما لَبِثُوْا** أَمَدًا"[سورةالكهف:١٢] هو إمّا (أحْصَى) أو (لَبِثَ)، واحتمل لـ(أمدًا) ثلاثة توجيهات إعرابية، أحدها: أنَّه مفعول لـ(أحصى)، كأنَّه قال: لِنَعلمَ أهؤلاءِ أحصى للأمدِ أم هؤلاءِ؟ والثاني: أنَّه منصوب بـ(لبِثُوا)، والثالث: أنَّه منصوب على التمييز (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٢٠٨)، وهو المختار عند الزجَّاج (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ٢٧١/٣)، وبهذا تغيّر إعراب الاسم المنصوب بتغيّر العامل.

ويُفهم من ذلك أنَّ (أمدًا) على الوجه الثاني يكون ظرفًا، وهذا ممَّا لم يرتضه القيسي، محتجًّا بأنّ ذلك يُلزم تعدية (أحصى) بحرف الجرّ، والتقدير عنده: أحصى للبثهم في الأمد، وهو ممَّا لا يحتاج إلى حرف، مع عدِّه النَّصبَ بـ(أحصى) أولى وأقوى (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٢٨١)، أمَّا نصبه على التمييز فعلى أنَّ لفظ (أحصى) اسم تفضيل لا فعل ماضٍ، وقد نقل القيسي منع ذلك؛ بحجة أنَّ اللفظ المذكور أصله فعلٌ ماضٍ من أحْصَى يُحْصِي، ولا يأتي اسم التفضيل من الرباعي على صيغة (أفْعَلَ) البتة إلاَّ شذوذًا لا يُقاسُ عليه، فإذا لم يمكن ذلك

عُلِمَ أنَّ(أحْصَى) ليس تفضيلًا من كذا، بل هو فعل ماضٍ، وإذا كان كذلك فإنَّه لا يأتي معه التمييز، وكان تعدِّيه إلى(أمَدًا) أبينَ وأظهرَ (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، الصفحات ٢٨١-٢٨٠).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ كثيرًا من المفسرين قد اختلفوا في النظر إلى العامل في السياق المذكور، اذ ارتضى الفرّاء(ت٢٠٧هـ) كونه إمَّا (أحصى) على أنَّه اسم تفضيل أو (لَبِث) (الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، صفحة ٦١/٢)، ويرى العكبري أن العامل هو لفظ (أحصى) إمَّا على أنَّه فعل ماضٍ و(أمدًا) مفعول به، أو أن يكون اسم تفضيل واللفظ المنصوب تمييزٌ (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١٠٠/٦)، وذكر البيضاوي أنَّه إمَّا لفظ (أحصى) على أنَّه فعل ماضٍ، أو فعل محذوف، موجِّهًا (أمدًا) على الرأي الأول توجيهين، أحدهما: أن يكون مفعولًا للفعل المذكور، إذا وقع الفعل خبرًا لـ(أيُّ الحزبينِ)، والآخر: أن يكون تمييزًا مفسِّرًا لـ(ما) إذا كان الفعل مفعولًا لـ(نعلمَ)، واللام مزيدة و(ما) موصولة. أمَّا على الرأي الثاني فيكون الاسم المنصوب مفعولًا منصوبًا بفعل محذوف دلّ عليه (أحْصى)، إذا كان (أحصى) اسم تفضيل من الإحصاء

بحذف الزوائد، كقولهم: هو أحصى للمال وأفلسُ من ابن المُذْلِقِ، مستدلًّا على ذلك بقول الشاعر (الجبوري، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، صفحة ٩٣)[١]:

أضْرِبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القوانِسا" (البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، ١٤١٨هـ، صفحة ٤٨١/٣)

والملاحظ من كلام البيضاوي أنّ (أحصى) حال كونه اسم تفضيل لم يأتِ بعده تمييز بل قُدّر عاملٌ محذوفٌ لـ(أمدًا)، فـ(القوانس) في الشاهد منصوب بالفعل (تضربُ) (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٥/١٢٧)، وقد استبعد الكوفيون تقدير محذوف، إذ نُقل عنهم قولهم بأنَّ(القوانسَ) مفعول به لصيغة التفضيل (أَضْرَبُ)

(١) هذا عجز بيت للعباس بن مرداس السلمي، ينظر: ديوانه: ٩٣، وصدره: *أكَرَّوأحمى للحقيقةِ منهمُ*

(الشنقيطي(ت١٣٩٣هـ)، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، صفحة ٢١٣/٣)، وتابع النسفي(ت٧١٠هـ) في أنّ العامل في(أمدًا) هو الفعل (أحصى) أيضًا إلاّ إنَّه جعل الاسم المنصوب إمّا ظرفًا أو مفعولًا له في الحالين (النسفي(ت٧١٠هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٢٨٨/٢)، وإذا جئنا إلى السمين الحلبي نجده يزيد على سابقيه وجها هو أن (أمدًا) منصوب على إسقاط الحرف، وتقديره: لِما لَبِثوا من أمدٍ، من مُدّةٍ، ويصير (مِن أمدٍ) تفسيرًا لِما أُبهم من لفظ (ما)، فلمَّا سقط الحرف وُصِل إليه الفعل (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ١٢٧/٥).

ورجوعًا إلى ما ذكره القيسي فإنَّنا نميل إلى أنَّ العامل في السياق المذكور هو (أحصى) وأنَّ (أمدًا) مفعول به على أنَّه فعل ماضٍ، وهذا هو الظاهر الجيد عند ابن عطية(ت٥٤٦هـ) (ابن عطية(ت٥٤٦هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٥٠٠/٣)، وجعل (أحصى) من أفعل التفضيل ليس بالوجه السديد، ونصب الاسم بـ(لبثُوا)، لا يكون معناه سديدًا (الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، صفحة ٧٠٥/٢)، أمَّا كون (أمدًا) منصوبًا على التمييز فقد عدَّه ابن هشام(ت٧٦١هـ) من الوهم، معلّلًا ذلك بقوله: "فإنَّ الأمر ليس مُحصيًا بل مُحصى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفَعلُ) كونه فاعلًا في المعنى، كـ(زيدٌ أكثرُ مالًا)، بخلاف: (مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ)" (الأنصاري(ت٧٦١هـ)، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، صفحة ٢٥٢/٢).

رابعًا: النّصب على المفعول به والتمييز والحال

ذكر القيسي أنَّ العامل في(**رُطبًا**) في قوله تعالى: "**وَهُزِّي** إليكِ بِجِذْعِ النَّخلةِ **تُساقِطْ** عليكِ رُطبًا جنيًّا"[سورة مريم:٢٥] هو إمَّا الفعل (هُزِّي) أو (تُساقِط)، بضمّ (التاء) مع التخفيف وكسر(القاف) (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٢٨٩)، وقد كان لهذا الاختلاف في العامل أثر في تنوّع وظيفة (رُطبًا)، فعلى الأوّل يكون مفعولًا به مع فتح تاء الفعل وتخفيف السين أو تشديدها (الداني(ت٤٤٤هـ)، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، صفحة ٤٢٦)، والمعنى: وهُزّي إليكِ بجِذعِ النخلةِ رُطبًا تَسَّاقط عليكِ، وهو وجهأجازه المبرّد(ت٢٨٥هـ) (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ٣٢٥/٣)،

ويكون على الثاني إمَّا مفعولاً بـ(تُساقِط)، والفاعل ضمير مستتر يعود على النخلة أو حالًا، والمفعول مضمر تقديره: تُساقِط ثمرَها عليكِ رُطبًا (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٢٨٩)، قال الزجاجي(ت٣٤٠هـ): "معناه: تُساقِط عليكِ الرُّطبَ الجنيَّ فلمّا أُسقِطَ الألف واللام نُصِب على قطع الألف واللام" (الزجَّاجي(ت٣٤٠هـ)، ١٤٠٤-١٩٨٤م، الصفحات ٦٨-١٣٢)، ومصطلح القطع يراد به الحال (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، صفحة ٣٦٢/٢).

وقد ردَّ الزمخشري كون (رُطبًا) مفعولًا بـ(هُزّي)، إذ قال:" وليس بذاك" (الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، صفحة ١٣/٣)، وعقّب عليه أبو حيّان بقوله: "فعلى هذا الرأي الذي أجازه تكون المسألة من باب الإعمال، فيكون قد حُذِف معمول(تُساقِط)" (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١٧٥/٦)، بمعنى أنّ الفعلين قد تنازعا على (رُطبًا)؛ لنصبه على المفعول به، وقد عَمِل فيه الأول، وأُضمر في الثاني، وهذا مذهب البصريين (الأنباري(ت٥٧٧هـ)، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، صفحة ٨٧/١)، وفي ذلك نظر، إذ إنَّ إجازة المبرّد نصب(رُطبًا) بـ(هُزّي) قائمة على قراءة الفعل(تساقط) بفتح التاء وتشديد السين كما ذكرنا وعندئذٍ يكون الفعل المذكور لازمًا لا حاجة له بمفعول ليكون منازعًا الفعل (هُزّي)، وقد احتمل القيسي على هذه القراءة أن يكون(رُطبًا) تمييزا، أكَّد ذلك أبو حيَّان بقوله: " وأمَّا النَّصبُ، فإن قُرِأ بفعلٍ متعدٍ نصبه على المفعول أو بفعل لازم فنصبه على التمييز" (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١٧٥/٦)

، فتناوب وظيفة (رُطبًا) بين المفعولية والتمييز يعتمد على قراءة الفعل(تساقط)، بالفتح أو الضمّ مع التخفيف أو التشديد، وقد أشار إلى هذين الوجهين بعض المفسرين من غير تفصيل (البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، ١٤١٨هـ، صفحة ٩/٤). ونخلص من ذلك كلّه أنَّه اجتمع اختلاف العامل مع اختلاف القراءة؛ ليؤثِّرا على وظيفة الاسم المنصوب(رُطبًا).

الصورة الثانية: كون أحد الفعلين تامًا والآخر ناقصًا:

ورد فعلان في سياقات مختلفة ناصبين للاسم، أحدهما تام والآخر ناقصٌ، والمراد به الفعل الذي لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج إلى منصوبٍ؛ لإتمام المعنى (السامرائي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، صفحة ١٨٩/١)، وانحصر هذا بـ(كانَ)، وقد شغل المنصوب معهما الوظائف النحوية الآتية:

أولًا: النَّصب على النعت أو الخبر

تمثَّل ذلك بلفظ (قليلًا) في قوله تعالى: "كَانُوا قَلِيْلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُوْنَ"[سورة الذاريات:١٧]، إذ ذكر القيسي أنَّه إمَّا أن يكون نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ أو لظرفٍ محذوفٍ أو أن يكون خبرًا، وتفصيل ذلك عنده، أنَّ العامل على الوجه الأوَّل هو الفعل (يهجعونَ) الواقع خبرًا لـ(كان) الناقصة، والتقدير: كانوا وقتًا قليلًا يهجعونَ أو هجوعًا قليلًا يهجعونَ، وتكون (ما) التي قبل الفعل زائدة للتوكيد وليست حرفًا موصولًا؛ لئلّا يتقدّم معمول الصلة على الموصول، وهذا غير جائز، أمَّا العامل على الوجه الثاني فهو (كان) الناقصة، وتكون(ما) والفعل(يهجعونَ) في محلّ رفعٍ على البدل من الضمير في (كانوا)، والتقدير: كان هُجوعُهم من الليلِ قليلًا، أو مرتفعًا بـ(قليلًا) (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٤٢٩) على الفاعلية، أي: كانُوا قليلًا من الليلِ هجوعُهم (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١٨١/٤)، وهو رأي قال به الفرَّاء والزجاج (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ٥٣/٥)، وعدّه ابن عطية الوجه الظاهر عنده، وزاد على ذلك وجهًا لبعض النحاة مفاده أنَّ(قليلًا) مفعول مُقدَّم لـ(يهجعون) و(ما) زائدة للتوكيد (ابن عطية(ت٥٤٦هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ١٧٥/٥). وممّا سبق يتبيّن أنَّ اختلاف العامل الناصب لـ(قليلًا) كان له الأثر الواضح في تنوّع وظيفة ذلك المنصوب، فضلًا عن اختلاف النظر في (ما) الواردة في السياق، وكلُّ ذلك أدَّى إلى اختلاف المعنى المراد، والذي نرجّحه هو نصب (قليلًا) على أنَّه خبر لـ(كان) و(ما) مصدرية، وهو قول جمهور النحويين (ابن عطية(ت٥٤٦هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) سواء أكان المصدر مرتفعًا على البدلية أو الفاعلية.

وقد أشار القيسي إلى إجازة بعضهم الوقف على لفظ (قليلًا)، موجِّها ذلك على أنَّه خبرًا لـ(كان)، أي: كانوا من النَّاسِ قليلًا، ثمَّ ابتُدِئ بقوله:(من الليلِ ما يهجعُونَ)، وتكون (ما) لنفي النوم عنهم البتة (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٤٢٩)، وهذا مردود عند السمين الحلبي، إذ قال: "وهذا لا يظهر من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة، أمَّا الأول فلا بدَّ أن يَهجعُوا ولا يُتصوَّر نفي هجوعهم، وأمَّا الصناعةُ فلأنَّ ما في حيِّز النفي لا يتقدَّم عليه عند البصريين، هذا إن جعلتها نافية، وإنْ جعلتها مصدرية صار التقدير: من الليلِ هجوعُهم، ولا فائدة فيه؛ لأنَّ غيرهم من سائر الناسِ بهذه المثابة" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٤٥/١٠).

ثانيًا: النصب على التمييز والحال والنعت والخبر

ذكر القيسي أنَّ ناصبَ (**كلالةً**) في قوله تعالى: "وإنْ **كَانَ** رَجُلٌ **يُوْرَثُ** كَلَالَةً"[سورة النساء:١٢] هو إمَّا الفعل الناقص (كانَ) على أنَّه خبرًا لها، و(كلالةً) اسم للورثة، تقدير الكلام: ذا وَرَثةٍ، أو الفعل (يُورثُ) على أنَّ (كان) تامة بمعنى (وقع)، ولـ(كلالةً) ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون تمييزًا، والثاني: أن يكون حالًا، على أنَّ الكلالة هو الميت في هذين الوجهين، والثالث: أن يكون نعتًا لمصدر محذوف، تقديره: يُورَثُ وِراثةً كلالةً على أنَّ الكلالة هو المال الذي لا يرثه ولد ولا والد (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ١١٥)، والملاحظ أنَّ القيسي قد اعتمد في توجيهه على معنى (الكلالة)، ممَّا أدَّى إلى اختلاف العامل، وقد تابعه في ذلك القرطبي (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ٧٧)، وزاد غيره كون (كلالةً) مفعولًا له إن كانت الكلالةُ بمعنى القرابة، أي: يورَثُ منه لأجل القرابة، ومفعولًا ثانيًا لـ(يُورَثُ) إن كانت بمعنى المال، أو مفعولًا أولًا إن كانت بمعنى الوارث، ويكون الثاني محذوفًا تقديره: يورَثُ كلالةً مالَه (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٣/١٩٧). وللسمين الحلبي تفصيل اعتمد فيه على ما تحتمله (كان) في السياق المذكور، مفاده أنَّها إن كانت ناقصةً، يكون (رجلٌ) اسمها أمَّا خبرها فهو إمَّا (كلالةً) إن كانت بمعنى الميت، ويُقدَّر مضاف قبلها إن كانت بمعنى الوارث، أي: ذا كلالة، و(يُورَثُ) حينئذٍ صفة لـ(رجلٌ)، أو يكون خبرها جملة (يُورَثُ) و(كلالةً) إمَّا حال من الضمير في الفعل، إن أريد به الميت أو الوارث، أو مفعول من أجله إن كان بمعنى

القرابة، أو مفعولًا ثانيًا لـ(يُورَثُ) إن كان بمعنى المال الموروث، أو نعت لمصدر محذوف، إن كان بمعنى الوراثة، أمَّا الوجه الثاني لـ(كان) فهو أن تكون تامة، وحينئذٍ لا تحتاج إلى خبر فتكون (كلالة) منصوبة على ما ذُكر، مكتفيًا بالإشارة إلى توجيه القيسي النصب على التمييز بأنَّ فيه نظر (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٦٠٦/٣).

المطلب الثاني: النصب بفعل أو باسم، وجاء العامل في ذلك على ثلاث صور:

الصورة الأولى: كون العامل إمّا فعلًا ناقصًا أو اسمًا مشتقًّا

والمراد بالاسم المشتق الذي يؤخذ من لفظ الفعل، ومنه ما يعمل عمل فعله، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة (بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٣٨٦/٢)، وما ورد عندنا تنازع فعل ناقص مع صيغة المبالغة، واحتمل المنصوب معهما ثلاثة أوجه إعرابية هي:

- النصب على النعت والخبر والحال

تمثَّل ذلك بلفظ(شهداءَ) في قوله تعالى: "كُونُوا قَوَّامِيْنَ بالقِسْطِ شُهَدَاءَ للهِ"[سورة النساء:١٣٥]، إذ ذكر القيسي أنَّه إمّا نَعتٌ لـ(قَوَّامينَ) أو خبرٌ ثانٍ لـ(كونُوا)، مع جواز أن يكونَ حالًا من المضمر في (قَوَّامينَ) (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ١٢٩)، وهو قول أبي البقاء (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٣٨٤/٣). ورجوعًا إلى العامل يتبيّن أنَّ في النَّص

عاملين، أحدهما: الفعل الناقص (كان)، فـ(شُهداءَ) إن كان نعتًا لـ(قوّامينَ) فالناصب له هو الناصبُ للمنعوتِ نفسه، ومعلوم أنَّ ناصب(قوّامين) هو (كان) على أنَّه خبر لها، وكذا إذا كان اللفظ المذكور خبرًا ثانيًا، أمَّا إن كان حالًا فالعامل فيه صيغة المبالغة (قوّامين) (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، الصفحات ١١٣/٤-١١٤)، "دالةٌ على

الكثرة المُراد لازمها، وهو عدم الإخلال بهذا القيام في حالٍ من الأحوال" (ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ)، ١٤٢٠هـ، صفحة ٢٢٤/٥).

ومن متابعة كتب المفسّرين وجدنا اختلافًا في ذكر تلك الأوجه، إذ ذكر النحاس(ت٣٣٨هـ) الأوجه الثلاث، وعدّ وجه الحال هو الأجود والمعنى: كونوا قوَّامينَ بالعدلِ عند شهادتكم وحينَ شهادتِكم (النحّاس(ت٣٣٨هـ)، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، صفحة ٤٩٤/١)، واكتفى النسفي ببيان كون (شُهداء) خبرًا بعد خبر (النسفي(ت٧١٠هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٤٠٤/١)، وأجاز أبو حيان كونه خبرًا وحالًا، مع تضعيفه وظيفة الحالية؛ بحجّة أنّه "يلزم منه تقييد كونهم قوّامين بحال الشهادة، وهم مأمورون بذلك مُطلقًا" (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٣٨٤/٣)، وعدّ السمين هذا الرَّدّ ليس بشيءٍ؛ معلِّلًا بأنَّ ابن عبّاس أكّد معنى الحالية بقوله:" كونوا قوَّامينَ بالعدلِ في الشَّهادة على مَنْ كانت" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ١١٤/٤). الصورة الثانية: كون العامل إمَّا فعلًا تامًّا أو اسمًا مشتقًّا، شغل معهما المنصوب وظيفتين نحويتين هما:

-النصب على المفعول به والظرف

ذكر القيسي أنَّ ناصب(**يومَ القيامةِ**) في قوله تعالى: "**وأَتْبَعْنَاهُم** في هذه الدُّنْيَا لعنةً ويَوْمَ القِيَامَةِ هُمْ مِنَ **المَقْبُوْحِينَ**"[سورة القصص:٤٢] هو إمَّا الفعل (أتْبَعَ) أو لفظ (المقبوحين)، فعلى الأول يكون (يومَ القيامة) إمَّا مفعولًا به على السعة، تقدير الكلام: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنةً ولعنةَ يومِ القيامةِ، فحُذف المصدر وهو لفظة (لعنة) الثانية؛ لدلالة الأولى عليها، وقام الظرف مقامه، أو معطوفًا على موضع الظرف (في هذه الدُّنيا)، وعلى الوجه الثاني يكون ظرفًا لـ(المقبوحين)، أي: وهم من المقبوحين يومَ القيامةِ، ثمَّ قُدِّم الظرف (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، الصفحات ٢٤٤-٣٤٥)؛ وعلَّة ذلك أنَّ لفظ (المقبوحين) فيه معنى الفعل (يقبحُ) على أنَّ اللام فيه للتعريف لا بمعنى الذي، كأنَّه قال: ويومَ القيامةِ يُقبحونَ (الواحدي(ت٤٦٨هـ)، ١٤٣٠هـ، صفحة ٤٠٢/١٧). وذكر بعض المعربين جواز

انتصاب (يومَ القيامة) بعاملٍ مضمرٍ دلَّ عليه قوله: (هم من المقبوحين)، كأنَّه قيل: وقُبِّحوا يومَ القيامةِ (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ٢٩٠/١٣). والذي نرجحه كون اللفظ المذكور انتصب بالاسم المشتقّ (المقبوحينَ) على أنَّه ظرف له؛ دفعًا للتقدير والتأويل وتناسبًا لمعنى السياق، والله أعلم.

الصورة الثالثة: كون العامل إمَّا فعلًا تامًّا أو اسم إشارة، شغل معهما المنصوب وظيفتين نحويتين هما:

-النصب على التمييز أو الحال

تمثّل ذلك بلفظ (**مثلًا**) في قوله تعالى: "فيقولُوْنَ مَاذَا **أرادَ** اللهُ **بِهَذَا مَثَلًا**"[سورة البقرة:٢٦]، إذ اكتفى القيسي بالقول: "نصب على التفسير، وقيل: هو حال من (ذا) في (هذا)، والعامل فيه الإشارة والتنبيه" (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، الصفحات ٣٣-٣٤). والملاحظ أنَّه قد صرَّح بناصب اللفظ المذكور على الحالية وهو الإشارة، أمَّا ناصبه على التفسير أو التمييز فيفهم عبر السياق أنَّه الفعل(أرادَ). وقد ذكر جمهور المفسِّرين (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٢٦٩/١) هذين الوجهين، مع بيان لذلك، فمجيء (مثلًا) تمييزًا إمَّا لوقوعه موقع الحال (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ٢٤٤/١)، أو لتفسيره اسم الإشارة (هذا)، أي: ماذا أراد الله بهذا من مَثَلٍ، وهو رأي البصريين (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٢٦٩/١)، وقيل: إنَّه "جاء على معنى التوكيد؛ لأنَّه من حيث أُشير إليه بـ(هذا) عُلم أنَّه مثلٌ، فجاء التمييزُ بعده مؤكِّدًا للاسم الذي أُشير إليه" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٢٣١/١)، أمَّا نصبه على الحال فلأنَّه جاء بعد تمام الكلام، وقد اختُلف في صاحبها على قولين، أحدهما: أنَّه اسم الإشارة، والآخر: أنَّه اسم الله تعالى، أي: ماذا أراد اللهُ بهذا مبيّنًا أو متمثِّلًا بذلك (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٢٦٩/٦).

وقد ذكر عددٌ من المفسّرين وجهًا ثالثًا لنصب (مثلًا) في السياق نفسه، وهو النصبَ على القطع عن الفرّاء وثعلب تارةً وعن الكوفيين تارة أخرى، ومفاده أنَّ أصل اللفظ: ماذا أراد الله بهذا المثلِ، فلمَّا جاء نكرة قُطع عن التبعية

وانتصب (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٢٦٩/٦). والرّاجح عندنا النَّصب على التمييز؛ لوقوعه بعد اسم الإشارة، أكَّد ذلك ابن عاشور بقوله:" لأنَّه مبهم فَحُقَّ له التمييز، وهو نظير التمييز للضمير في قولهم: (رُبَّه رجلًا)" (ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ)، ١٤٢٠هـ، صفحة ٢٦٥/١)، والله أعلم.

المبحث الثاني

النَّصب بعامل مذكور وآخر محذوف

وردت أسماء منصوبة بعاملين أحدهما مذكور والآخر محذوف في السياق القرآني، أُختُلف في توجيهها، يمكن إثبات ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: النَّصب بفعل تام مذكور وآخر محذوف

تأثر الاسم المنصوب بنحو ذلك في مواضع كثيرة نورد نماذج منها على وفق المقصدين الآتيين:

المقصد الأول: ما احتمل الاسم وجهين

انتصب الاسم بعاملين مختلفين من حيث الذكر والحذف بشكل ملفت للنظر، فعند متابعة توجيهات القيسي وقفنا على نماذج احتمل المنصوب فيها كونه مصدرًا مع وظيفة نحوية أخرى – وهو الغالب- وهذا متأتٍ من اختلاف العامل، نعرض ذلك على النحو الآتي:

أولًا: النصب على التمييز أو المصدر

تمثّل ذلك بلفظ (شيبًا) في قوله تعالى: "واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا"[سورة مريم: ٤]، فالعامل فيه إمّا مذكور وهو الفعل(اشْتَعَلَ) أو محذوف، يُفهم هذا من توجيه القيسي لنصب (شيبًا) على التفسير تارة وعلى أنَّه مصدر شابَ شَيْبًا تارةً ثانية (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٢٨٨). والتفسير على الوجه الأوّل معناه التمييز، وهو هنا تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، ويكون عامله الفعل الذي قبله، تقدير الكلام: اشتعلَ شيبُ الرأسِ، كما يُقال: تَفَقَّأتُ شَحْمًا، وتَفَقَّأ شَحْمِي (الطبري(ت٣١٠هـ)، د.ت، صفحة ١٤٣/١٨)، وقيل: المعنى: اشْتعلَ الرَّأسُ من الشَّيبِ، قال بهذا الوجه أبو إسحاق الزجَّاج (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ٣١٩/٣)، أمّا كون (شيبًا) مصدرًا فعامله على قول القيسي محذوف يُقدَّر بـ(شابَ). وقد تبيّن لنا أنّ الأخفش هو مَنْ وَجَّه كون اللفظ المذكور مصدرًا إلاَّ إنَّه ضمَّن الفعل (اشْتَعلَ) معنى (شابَ)، فقال:" كأنَّه حين قال: (اشْتعلَ) قال: (شابَ) فقال:(شَيْبًا) على المصدر وليس هو مثل (تَفَقَّأْتُ شَحْمًا) و(امْتَلأْتُ ماءً)؛ لأنَّ ذلكَ ليس بمصدرٍ" (الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، ٢٠١١م، صفحة ٢٤٦)، وتابعه في ذلك عدد من المعربين (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١٦٤/٦)، ومعنى هذا أنّ العامل في المصدر هو فعل محذوف لفظًا مذكور معنى من باب التضمين، وهو خلاف ما ذكره القيسي.

وقد احتمل(شيبًا) وجهين آخرين، والعامل فيهما هو لفظ (اشْتَعَلَ) أحدهما: كونه مصدرًا في موضع النصب على الحال، أي: شائبًا أو ذا شَيْبٍ (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١٦٤/٦)، والآخر: كونه نائبًا عن المصدر (اشْتِعالًا)، وهو مرادفه كقولك: قعدتُ جلوسًا (الواحدي(ت٤٦٨هـ)، ١٤٣٠هـ، صفحة ١٩٠/١٤).

وممّا تقدّم تبيّن لنا أنّ اختلاف العامل كان له الأثر الواضح في توجيه لفظ (شيبًا)، وقد ترجّح كونه تمييزًا (الأنباري(ت٥٧٧هـ) أ.، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، صفحة ١١٩/٢)؛ إذ إنّ إعرابه حالًا غير مقيس، فمجيء المصدر حالًا هو خلاف قواعد النحويين، وكونه مصدرًا أو نائبًا عن المصدر من باب التضمين يبعد النصّ عن ظاهره، وهو غير مقيس أيضًا، وكونه مصدرًا لفعل محذوف لفظًا ومعنى فيه تكلّف. وقد أكَّد ابن عاشور معنى التمييز إذ قال: "وإسنادُ

الاشتعال إلى الرأس مجازٌ عقليٌّ؛ لأنَّ الاشتعال من صفات النَّار المشبَّه بها الشَّيْبُ، فكان الظاهر إسنادَه إلى الشَّيبِ، فلمَّا جيءَ باسم الشَّيبِ تمييزًا لِنسبةِ الاشتغالِ حصل بذلك خصوصيةُ المجاز وغرابتُه، وخصوصيةُ التفضيل بعد الاحتمالِ، مع إفادة تنكير (شيبًا) من التعظيم، فحصلَ إيجازٌ بديعٌ" (ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ)، ١٤٢٠هـ، صفحة ٦٤/١٦).

ثانيًا: النصب على المفعول لأجله أو المصدر

تمثّل ذلك بلفظي (جزاءً) و(نَكالًا) في قوله تعالى: "والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أيْدِيَهما جَزاءً بمَا كَسَبَا نَكَالًا من اللهِ"[سورة المائدة:٣٨]، إذ اكتفى القيسي بذكر وجهي إعرابهما، بقوله: "مفعول من أجله، وإن شِئتَ مصدرًا، ومثله: (نَكالًا)" (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ١٤١)، من غير التصريح بالعامل، وهذا ما أثبته جمهور المفسرين (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ١٦٦/٦)، وقد تحقّق لنا أنَّ العامل في المفعول من أجله (جزاءً) هو فعل الأمر المسند إلى واو الجماعة (فاقْطعُوا)؛ "فالجزاءُ علَّةٌ للأمرِ بالقطعِ" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٨٧/٣)، أمَّا العامل في حال كونه مصدرًا فمحذوف يُقدَّر من لفظه، وما ذكره القيسي هو توجيه قال به الزجّاج، ونصُّ كلامه: "(جزاءً) نُصبَ؛ لأنَّه مفعولٌ له، المعنى: فاقْطعوا لجزاءِ فعلِهم، وكذلك: (نَكالًا من اللهِ)، وإنْ شِئتَ كانا منصوبين على المصدر الذي دلَّ عليه (فاقْطَعُوا)؛ لأنَّ معنى: (فاقْطَعُوا) جازوهم ونَكِّلُوا بهم" (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ١٧٢/٢). ولم يذكر بعض المفسرين (النسفي(ت٧١٠هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ٤٤٥/١) فيهما غير المفعول من أجله.

وتجدر الإشارة إلى أن السمين الحلبي قد زاد وجها آخر في إعراب (جزاءً)، وهو كونه منصوبًا على الحال، قال مُعقِّبًا: "وهذه الحال يُحتمل أن تكونَ من الفاعل، أي: مُجازينَ لهما بالقطع بسبب كسبهما، وأن تكونَ من المضاف إليه في (أيديهما)، أي: في حال كونها مُجازَين، وجاز مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأنَّ المضاف جزؤه كقوله: (ونَزَعْنا

ما في صُدُورِهم من غلٍّ إخوانًا)[الحجر:٤٧] " (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٨٧/٣)، وعلى كلا التقديرين يكون العامل في الحال هو الفعل المذكور، أمَّا (نَكالًا) فقد ارتضى أن يكون عامله إن أُعرب مفعولًا من أجله هو (جزاءً) وليس الفعل(فاقطَعُوا)؛ لأنَّ الجزاء علة القطع، والنكالَ علَّةُ الجزاءِ، فتكون العلَّةُ معلّلةً بشيء لآخر، وفي هذا مخالفة للزجاج وغيره، فضلًا عن أنَّه احتمل أن يكون بدل اشتمال من (جزاءً)؛ لأنَّه نوعٌ منه (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت). ما يذهب إليه الباحث أنَّ توجيه اللفظين على أنهما مفعول من أجله هو الأقرب إلى السياق من كونهما مصدرًا أو حالًا، فالعلة واضحة فيهما، أمَّا كون العامل في (نكالًا) هو الفعل أو لفظ (جزاءً) فنحن مع القول الثاني؛ لإجازة المعربين نحو ذلك في قوله تعالى: « بئسما اشتروا به أنفُسَهم أنْ يَكْفُرُوا بِما أَنْزَلَ اللهُ بَغْيًا أنْ يُنَزِّلَ اللهُ من فَضْلِه » [سورة البقرة:٩٠]، فـ(بغيًا) بمعنى الحسد، فقيل: يجوز أن يكون مفعولًا لأجله عامله الفعل(يكفرُوا)؛ لأنَّه الأقرب إليه، و(أنْ يُنزِل) مفعول لأجله أيضًا عامله (بغيًا) (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٨٧/٣)، والمعنى: أنَّ الحسد هو سبب للكفر بما أنزل الله، وإنزال الله من فضله هو سبب الحسد، فتداخلت علتين في سياق واحد، والله أعلم.

ثالثًا: النصب على الحال أو المصدر

ذكر القيسي أنَّ لفظ (تَتْرًا) في قوله تعالى: "ثُمَّ أَرْسَلنَا رُسُلَنَا تَتْرًا"[سورة المؤمنون:٤٤] "في موضع نصب على المصدر أو على الحال من الرُّسُل، أي: أرسلْنَا رُسُلَنا متواترين، أي: متتابعينَ" (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٣١٩)، فعلى الوجه الأوّل يكون العامل محذوفًا دلَّ عليه الفعل المذكور من باب الحمل على المعنى، قال النحَّاس: "لأنَّ معنى (ثُمَّ أَرْسَلْنَا): ثُمَّ واتَرْنَا" (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ١٢٤/١٢)، أمَّا العامل على الوجه الثاني فهو الفعل (أَرْسَلْنا)، لأنَّه عاملُ في صاحب الحال وهو عاملٌ في الحال أيضًا، وهذا الوجه هو الراجح عندنا؛ فهو ظاهر السياق، إذ المعنى: أرسلْنا رُسُلَنا واحدًا بعدَ واحدٍ (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، الصفحات ٣٤٤/٨-٣٤٥)، والذي يدلّل على صحته اقتصار جمهور المفسّرين (النسفي(ت٧١٠هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٤٦٩/٢) على

ذكره، وزاد عليه السمين وجهًا ثانيًا، وهو "أنَّه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ تقديره: إرسالًا تَتْرى، متتابعينَ أو إرسالًا إثرَ إرسالٍ" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٣٤٥/٨).

رابعًا: النصب على الحال أو المفعولية

ذكر القيسي أنَّ (آيةً) في قوله تعالى: "واضْمُمْ يَدَكَ إلى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوْءٍ آيَةً أُخْرَى"[سورة طه:٢٢]، إمَّا منصوبة على أنَّها حال، وهي بدل من (بيضاءَ) الواقعة حالًا، وعليه يكون عاملها الفعل (تخرجُ)، أي: تخرجُ مبيِّنة على قدرة الله –جلَّ ذكره- أو على أنَّها مفعول به لفعلٍ مضمر، تقديره: آتيناكَ آيةً أخرى (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٢٩٦). ومعلومٌ أنَّ نصب (آيةً) على الحال هو من الضمير في الفعل المذكور الراجع على لفظ (يدكَ)، وهذا متحقِّقٌ عند مَنْ يُجيز تعدد الحال لصاحبِ حالٍ واحدٍ، إذ إنَّ (بيضاءَ) حال أولى (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ١٩١/١١)، وقيل: إنَّ صاحب الحال هو الضمير في (بيضاءَ)، أي: تبيضُّ آيةً (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٢٢٢/٦) أو الضمير في الجار والمجرور وهو قوله: (من غير سوء) المتعلِّق إمَّا بالفعل(تخرجُ) أو بـ(بيضاءَ)؛ لما فيها من معنى الفعل أو بمحذوف على أنَّها حال من الضمير في (بيضاءَ) (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، الصفحات ٢٨/٨-٢٧).

وما ذكره القيسي من توجيه لفظ (آيةً) هو رأي الزجَّاج، وقد بيَّن سبب حذف الفعل الناصب للاسم المذكور -على الوجه الثاني- بقوله: "لأنَّه لمَّا قال: (تَخْرُجُ بيضاءَ) كان في ذلك دليلٌ أنَّه يُعطى آيةً أخرى، فلم يحتجْ إلى ذكر (آتيْنَاكَ)؛ لأنَّ في الكلام دليلًا عليه" (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ٣٥٥/٣)، وعلى تقديره يكون لفظ (آيةً) مفعولًا ثانيًا للفعل (أتى) وهو من أخوات (أعطى)، ولنا وقفة هنا، فعند رجوعنا إلى كتب المعربين وجدنا تقديرات أخر للعامل المؤثِّر في نصب (آيةً)، إذ قدَّره الزمخشري بـ(خُذْ) وبـ(دونكَ)، بمعنى: خُذْ آيةً، ودونكَ آيةً (الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، صفحة ٦١/٣)، وتابعه في ذلك البيضاوي (البيضاوي (ت٦٨٥هـ)،

١٤١٨هـ، صفحة ٤/٢٥)، وقدّره أبو البقاء بـ(جعلناها آيةً) (العكبري(ت٦١٦هـ)، ١٣٥٦هـ-١٩٧٦م، صفحة ٨٨٩/٢)، ولأبي حيّان تعقيب على تقدير الزمخشري، إذ قال: "فأمَّا تقدير (خُذْ) فسائغٌ وأمَّا (دونَكَ) فلا يُسوَّغُ؛ لأنَّه اسم فعل من باب الإغراء فلا يجوز أنْ يُحذفَ النائبُ والمنوبُ عنه" (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٢٢٢/٦)، فالظرف (دونكَ) قد ناب عن العامل الصريح المحذوف لذا لا يجوز حذفه أيضًا.

وممّا تقدَّم يتبيَّن لنا أثر الاختلاف في النظر إلى العامل في إثراء المعنى الوظيفي للفظة (آيةً)، وقد تحقق هذا من كون العامل مذكورًا في السياق أو مختلفًا في تقديره، إذ عكس ذلك كلَّه على توجيه المنصوب، والذي نرجحه كون (آيةً) منصوبةً على الحالية؛ لتناسبه مع المعنى الظاهر، فضلًا عن أنَّ أثر العامل الظاهر أقوى من المحذوف، علمًا أنّ الحذف يتطلَّب تقديرًا، وقد حصل خلاف في ذلك، والله أعلم.

المقصد الثاني: ما احتمل الاسم أكثر من وجهين

أولاً: النصب على الحال أو التمييز أو المصدر

تمثّل ذلك بلفظ (هَديًا) في قوله تعالى: « يا أيُّها الذينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيدَ وأنتُم حُرُمٌ ومَنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا فجزاءٌ مثلُ ما قَتَلَ من النَّعَمِ يحكمُ به ذوَا عَدْلٍ منكُم هَدْيًا بالِغَ الكَعْبَةِ » [سورة المائدة: ٩٥]، إذ اكتفى القيسي ببيان أوجه إعرابه من غير الإشارة إلى اختلاف العامل، فذكر أنَّه إمَّا انتصب على الحال من الهاء في (به)، أو على البيان أو على المصدر (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ١٥٠)، وهذا هو توجيه النحاس وأبي البقاء أيضًا (العكبري(ت٦١٦هـ)، ١٣٥٦هـ-١٩٧٦م، صفحة ٤٦١/١)، أمَّا كون (هديًا) حالًا من الضمير في (به) فقد قال به الزجّاج والفارسي، والمعنى: يحكمُان به مُقدَّرًا أن يُهدى (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ٢٠٦/٢) أو في حال الهَدي (النسفي(ت٧١٠هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٤٧٥/١)، وقال الزمخشري: إنَّه" حال عن (جزاءٌ) فيمن وصفه بـ(مثل)؛ لأنَّ الصفة خصصته فقرَّبته من المعرفة... ويجوز أن ينتصب حالًا من الضمير في به"

(الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، صفحة ٦٧٧/١)، أمّا وجه نصب اللفظ المذكور على البيان فقد ذكر السمين أنَّه لم يصرّح بذلك إلاَّ القيسي وأبو البقاء، معقِّبًا بقوله: "وكأنَّهما ظنَّا أنَّه تمييزٌ لِمَا أُبْهِمَ في المِثليَّة، إذ ليس هنا شيءٌ يَصلُحُ للتمييز غيرها، وفيه نظر من حيث أنَّ التمييز إنَّما يرفع الإبهامَ عن الذواتِ لا عن الصفاتِ، وهذا كما رأيتَ إنَّما رفع إبهامًا عن صفة؛ لأنَّ الهديَ صفة في المعنى، إذ المرادُ به مُهْدَى" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٤٣٣/٤)، والعامل في كلا الوجهين هو الفعل (يَحْكُمُ)، ويكون محذوفًا على الوجه الثالث نعني كون (هديًا) مصدرًا، والتقدير: يهديه هديًا موصوفًا بـ(بالغَ الكعبةِ) (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٤/٤٢٣).

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنّ عددًا من المفسِّرين قد أجازوا وجهًا رابعًا وهو أن يكون (هديًا) بدلا من (مثل) فيمن نصبه أو باعتبار محلِّه فيمن جرَّه؛ لأنَّ محلَّه النَّصب بعمل المصدر فيه (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٢٣/٤)، وقيل: إنَّه بدل من (جزاءٌ) فيمن نصبه (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٤٢٣/٤)، والذي نراه وتوافقًا مع ظاهر النصّ أنَّه حال من الضمير في (به) (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٢٣/٤)، والله أعلم.

ثانيًا: النصب على الحال أو المفعولية أو البدل

ذكر القيسي أنَّ (زهرةَ) في قوله تعالى: « ولا تَمُدَّنَّ عَيْنَيكَ إلى ما متَّعْنا بهِ أزواجًا منهم زهرةَ الحياةِ الدنيا » [سورة طه:١٣١] إمَّا منصوبة بفعل مضمر دلّ عليه الفعل (مَتَّعنا)، فهو بمنزلة (جعلنا)، وهو قول الزجَّاج (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ٣٨٠/٣)، تقدير الكلام: جعلنا لهم زهرة الحياةِ الدنيا، فـ(زهرةَ) يكون مفعولًا به أو العامل فيه هو (متَّعنا) المذكور، ونُصِبَ الاسم إمَّا على الحال، وهو قول الفرّاء (الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، صفحة ٢١٨/١)، وتقديره: متَّعناهم به زهرةً في الحياة الدنيا وزينةً فيها، أو على البدل من الهاء في (به) على الموضع، كما تقول: مررْتُ به أخاكَ (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٣٠٤).

والملاحظ من التفصيل المذكور أنَّ المنصوب احتمل ثلاثة وجوه بحسب العامل، فهو حال إن كان الناصب له الفعل (متَّعنا) بلفظه، مع احتمال وجه البدلية أيضًا وهو إمَّا بدلٌ من الضمير المجرور في (به) على الموضع كما ذكر القيسي أو بدلٌ من لفظ (أزواجًا) قال السمين:" إمَّا على حذفِ مُضافٍ، أي: ذوي زهرةٍ، وإمَّا على المبالغة جُعلوا نفسَ الزهرة" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ١٢٢/٨)، ولا يكون مفعولًا به لـ(متَّع)؛ لاستيفاء الفعل مفعوله وهو لفظ (أزواجًا)،أمَّا على تضمين الفعل معنى فعل آخر فيصلح أن يكون المنصوب المذكور مفعولًا به ثانيًا،وقد نقل القيسي تقديره بـ(جعل)المتعدّي إلى مفعولين، وتابعه بعض المفسرين (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ٢٦٣/١١)، وقدّره غيره بـ(أعطينا) أو(خوّلنا) (النسفي(ت٧١٠هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٣٩٠/٢).

وقد أُجيز في نصب (زهرةَ) وجوهًا أخر، فقيل: إنَّه منصوب على الذم، أو على التمييز لـ(ما) أو للهاء في (به)، وهو مردود؛ بحجَّة أنَّ المُميِّز لا يكون معرفة أو على أنَّه صفة لـ(أزواجًا)، وهو مردود أيضاً؛ بحجة عدم التوافق بين الصفة والموصوف من جهة التعريف والتنكير (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٩٧/٢)، ونرى في ذلك بُعدًا، ولعلَّ الوجه الأقرب الذي يتناسب مع السياق هو النصب على الحال، وقد أكَّد ذلك القيسي بقوله: "قال أبو محمد: والأحسن أن تنصبَ (زهرةَ) على الحال، ويُحذف التنوين؛ لسكونه وسكون اللام... وتكون(الحياةِ) مخفوضة على البدل من (ما) في قوله: (إلى ما متَّعنا)، فيكون التقدير: ولا تمُدنَّ عينيكَ إلى الحياةِ الدُّنيا زهرةً، أي: في حال زهرتها" (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، الصفحات ٣٠٤-٣٠٥)، وقد ارتضي هذا الوجه على الرغم من وقوع الحال معرفةً، وهو خلاف الأصل؛ لوروده في كلام العرب نحو: مررتُ به الشريفَ الكريمَ على تقدير زيادة الألف واللام (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٣٠٤) أو على تأويلها بالنكرة، كقولهم:

أرسلها العِراكَ (حمدو طمَّاس، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ، صفحة ٧٠)[٢]، أي: مُعْتركَةً؛ لأنَّ المعنى: أرسلها وهي تعترك (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، صفحة ٣٣٨/٢)، ولابن يعيش تفصيل في ذلك، إذ قال: "وذلك شاذّ لا يُقاسُ عليه... والتحقيق أنَّ هذا نائبٌ عن الحال وليس بها، وإنَّما التقدير: أرسلها معتركة، ثُمَّ جُعل الفعل موضع اسم الفاعل؛ لمشابهته له، فصار (تعتركُ)، ثُمَّ جُعل المصدر موضع الفعل؛ لدلالته عليه" (ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، صفحة ١٨/٢)، وفي هذا تضعيف لوجه الحال.

ثالثًا: النصب على المفعول به أو المفعول لأجله أو المصدر

تمثّل هذا بلفظ (قُربانًا) في قوله تعالى: « فلولا نصرهم الذينَ اتّخذوا من دونِ اللهِ قُرْبانًا آلهةً » [سورة الأحقاف:٢٨]، إذ ذكر القيسي أنَّه "مصدر، وقيل: مفعول من أجله، وقيل: هو مفعولٌ بـ(اتَّخِذوا)، و(آلهةً) بدل منه" (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٤١٦)، والملاحظ أنَّ القيسي لم يُصرِّح بالعامل إلّا على وجه المفعولية، وظاهر السياق أنَّ الفعل المذكور هو عامل النصب على المفعول من أجله أيضًا، أمَّا عامل النصب على المصدرية فمحذوفٌ، تقديره: يقرِّبُ قربانًا.

وقد صرَّح الزمخشري بوجه مخالف لما ذكره القيسي، وهو كون (قُربانًا) حالًا (الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، صفحة ٣١٠/٤)، وتابعه في ذلك جمهور المفسِّرين (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٢٠٩/١٦)، والمعنى: فهلَّا نصرهم وخلَّصهم من العذابِ الذين اتَّخذوهم مُتقرَّبًا بهم الهةً، مع ردِّه وجه أنَّه مفعولٌ ثانٍ لـ(اتَّخذوا) و(آلهةً) بدلًا عنه؛ لفسادِ المعنى، وهو وجه قال به ابن عطية وأبو البقاء (ابن عطية(ت٥٤٦هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ١٠٣/٥)، ولم يرفضه أبو حيَّان، إذ قال: "ويظهرُ أنَّ المعنى صحيح على ذلك الإعراب"

---

(٢) جزء من بيت للبيد بن ربيعة العامري، ينظر: ديوانه: ٧٠، وهو بتمامه:

فأرسَلها العِراكَ ولم يَذُدْها ولَمْ يُشْفِقْ على نَغْصِ الدِّخالِ

(الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٦٦/٨)، بخلاف السمين الحلبي الذي علل الفساد بـ« أنَّ القُربانَ اسمٌ لما يُتقرَّبُ به إلى الإله، فلو جعلناه مفعولًا ثانيًا، و(آلهةً) بدلًا منه لزمَ أن يكونَ الشيءَ المُتقرَّبُ به الهةً، والفرضُ أنَّه غيرُ الآلهةِ، بل هو شيء يُتقرَّبُ به إليها فهو غيرها، فكيف تكون الآلهةُ بدلًا منه؟ هذا ما لا يجوز » (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٦٧٧/٩)، مع استبعاد معنى المصدر في هذا السياق.

وما تذهب إليه الباحثة أنَّ الوجه الأقرب؛ دفعًا للتقديرات التي لا طائل منها هو نصب (قُربانًا) على أنَّه مفعولٌ من أجله، وهذا ما أكَّده ابن عاشور، فالتقدير في سياق الآية – مدار الدراسة - فلولا نصرهم الذين اتَّخذوهم من دون اللهِ آلهةً ليقرّبونها إليهم (ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ)، ١٤٢٠هـ، صفحة ٥٥/٢٦)، والله أعلم.

المطلب الثاني: النَّصب باسمٍ مشتقٍ مذكور أو بفعلٍ تامٍ محذوف

المقصد: ما احتمل وجهي النَّصب على الظرف والمفعول به

تمثَّل هذا بلفظ (يومَ) في قوله تعالى: «إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ*يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ* فَمَا لهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ » [سورة الطارق:٨-١٠]، إذ ذكر القيسي أنَّه إمَّا ظرفٌ ناصبه (لَقادِرٌ)، إن كان(رَجْعِه) بمعنى: بعْثِه وإحيائه بعد موته ولا يعمل فيه: (رَجْعِه)؛ لأنَّكَ تُفرّق بين الصلة والموصول بخبر(إنَّ)، أو أنَّه مفعول ناصبه فعل مضمر، أي: اذكرْ يومَ تُبْلى، إن كان(رَجعِه) بمعنى: رَدّ الماءِ في الإحليلِ، أو ردّ الشَّيخ إلى أحواله من النُّطفةِ، ولا يعمل فيه: (لَقادرٌ)؛ لأنَّه لم يرد أنَّه يقدرُ على ردّ الماءِ في الإحليلِ، وغير ذلك يوم القيامةِ، وإنَّما أخبر بذلك أنَّه يقدر عليه في الدنيا لو يشاءُ ذلك (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، الصفحات ٥٠٤-٥٠٥). وبهذا اعتمد القيسي في تقرير العامل ووظيفة الاسم المنصوب على معنى (رجعه)، وهو ممَّا لم يغفله غيره من المفسّرين (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٤٥٠/٨).

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّه ورد عن عدد من المفسّرين جواز نصب (يومَ) بـ(رجعه) (البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، ١٤١٨هـ، صفحة ٣٠٣/٥)، وهذا ما رفضه القيسي، وأكّد ذلك السمين بقوله: "وهو فاسدٌ؛ لأنَّه قد فصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو الخبر، وبعضهم يغتفرُه في الظرف" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٧٥٥/١٠)، وقيل: إنَّ العامل فيه مضمر يدلُّ عليه المصدر(رجعه)، تقديره: يُرجعه يومَ تُبلى السرائر (ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ)، ١٤٢٠هـ، صفحة ٢٦٥/٣٠)، وهنا (يومَ) ظرفٌ أيضًا، وقيل: إنَّ العامل فيه لفظ (ناصِرٍ)، وهو مردود عند أبي حيّان، إذ قال: "وهو فاسدٌ؛ لأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وكذا ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على المشهور المنصُور" (الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ٤٥٠/٨).

وما تذهب إليه الباحثة أنَّ العامل الناصب لـ(يومَ) هو اسم الفاعل(قادرٌ)؛ دفعًا للتقديرات التي لا طائل منها، ونحن في ذلك تابعنا ابن عطية في قوله: "وكلُّ هذه الفِرق فرَّت من أن يكون العامل (قادرًا)؛ لأنَّ ذلك يظهر منه تخصيصُ القدرة في ذلك اليومِ وحدَه، وإذا تُؤمِّل المعنى وما يقتضيه فصيح كلام العرب جاز أن يكون العاملُ (قادرٌ)؛ وذلك أنَّه قال: إنَّه على رجعِه لقادرٌ، أي: على الإطلاقِ أولًا وآخرًا وفي كلِّ وقتٍ ثُمَّ ذكر تعالى وخصَّص من الأوقاتِ الوقتَ الأهمَّ على الكُفّار؛ لأنَّه وقتُ الجزاءِ والوصول إلى العذابِ، فتجتمعُ النفوسُ إلى حذرِهِ والخوفِ منه" (ابن عطية(ت٥٤٦هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٤٦٦/٥).

المطلب الثالث: النصب باسم فعل مذكور أو بفعل تام محذوف

المقصد: ما احتمل وجهي النَّصب على المصدر أو المفعول به

تمثّل هذا بلفظ (كتابَ اللهِ) في قوله تعالى: ”والمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أيْمانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم”[سورة النساء:٢٤]، إذ ذكر القيسي وجهين في ذلك، أحدهما: النُصِب على المصدر، والتقدير: كتبَ اللهُ عليكم كتابًا، والآخر: النصب على الإغراء بـ(عليكم) (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ١١٧)، وقيل: إنَّه منصوب على

الإغراء بفعل محذوف، أي: الزموا كتابَ اللهِ عليكم، والحجة في ذلك أنَّ ما انتصب بالإغراء لا يتقدَّم على حرف الإغراء خلافًا للكسائي، فلا يُقال: زيدًا عليكَ أو زيدًا دونكَ أمَّا على تقدير حذف الفعل فيجوز (الأندلسي(ت٧٤٥ه) أ.، (١٤٤٢ه-٢٠٠١م)، صفحة ٢٢٣/٣)، وقد استبعد القيسي أن يكون(كتابَ) منصوب على الإغراء كما نقل عن الكوفيين؛ بحجة تقدُّم المعمول، قال: " ولو كان النصُّ: عليكم كتابَ اللهِ، لكان نصبه على الإغراء أحسن من المصدر" (القيسي(ت٤٣٧ه)، ٢٠١٠م، صفحة ١١٧). ولعلَّ هذا هو الذي دعا جمهور المعربين إلى الاكتفاء بذكر نصب (كتابَ) على أنَّه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة السابقة ومحمولٌ على المعنى (الأندلسي(ت٧٤٥ه) أ.، (١٤٤٢ه-٢٠٠١م)، صفحة ٢٢٣/٣).

المبحث الثالث

النصب بعوامل أخر

المطلب الأول: النَّصب بعاملين محذوفين

شغل الاسم المنصوب بعاملين محذوفين وظيفة المصدرية والمفعولية في سياق واحد، وجاء هذا من اختلاف تقدير العامل عند القيسي، وقد تمثَّل بلفظ (إحسانًا) في قوله تعالى: "وإذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِي إسْرَائِيْلَ لَا تَعْبُدُوْنَ إلَّا اللهَ وَبِالوَالِدَيْنِ إحْسَانًا"[البقرة: ٨٣]، إذ ذكر القيسي أنَّه إمَّا مصدرٌ، أو مفعولٌ، والعامل في كلا الوجهين محذوفٌ، قدّره على الوجه الأوّل بـ(أحسِنُوا إحسانًا) وعلى الوجه الثاني بـ(استَوصُوا بالوالدين إحسانًا (القيسي(ت٤٣٧ه)، ٢٠١٠م، صفحة ٤٨). ورجوعًا إلى كتب المفسرين نجدهم متفاوتين في توجيه اللفظ المذكور، إذ اكتفى جمهورهم بالقول: إنَّه مصدرٌ مؤكِّد متعلِّقٍ بفعلٍ مُضمرٍ، يُقدّر إمَّا فعل أمرٍ، أي:(أحْسِنُوا)؛ مراعاة لمعنى قوله تعالى: (لا تعبدونَ)، فإنَّه في معنى النهي أو فعلُ خبرٍ، أي: (تُحسنُونَ)؛ مراعاة للفظ (لا تعبدونَ) (الزمخشري(ت٥٣٨ه)، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م، صفحة ١٥٩/١)، بينما توسّع أبو حيان والسمين في ذلك، فزادا على القيسي وجهين آخرين لنصب

(إحسانًا)، أحدهما: كونه مصدرًا واقعًا موقع فعل الأمر، كأنَّه قال: وأحسِنُوا بالوالدينِ، والآخر: كونه مفعولًا من أجله لفعل محذوف أيضًا تقديره: و وصّيناهم بالوالدين إحسانًا منَّا للمُوصَيْنَ، أو: لأجل إحساننا إلى الموصى بهم (الأندلسي(ت٧٤٥ه) أ.، (١٤٤٢ه-٢٠٠١م)، صفحة ٤٥٢/١).

وبهذا يكون لدينا أربعة أوجه لنصب (إحسانًا)، وقد أعتُرض على وجهين فقط، أحدهما: كونه مفعولًا مطلقًا مؤكِّدًا لفعل محذوف؛ والحجة في ذلك أنَّ حذف عامل المصدر المؤكِّد منصوصٌ على عدم جوازه (الهمداني، ١٤٤١ه-٢٠٢٠، صفحة ٥١١/١)، والآخر: كونه مفعولًا مطلقًا نائبًا عن فعل الأمر؛ بحجَّة أنَّه لا يجوز تقديم الجار والمجرور (بالوالدين)، وهو معمول المصدر على عامله (ابن عطية(ت٥٤٦ه)، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م، صفحة ١٧٢/١)، وهذا مردود عند السمين، إذ بيَّن أنَّ الجمهور أجازوا نحو ذلك التقديم، معلِّلًا بقوله: "وإنَّما قُدِّم المعمول اهتمامًا به وتنبيهًا على أنّه أولى بالإحسان إليه ممّن ذُكر معه" (الحلبي (ت٧٥٦ه)، د.ت، صفحة ٤٦١/١). وقد قال بهذا الوجه الزجاج (الزجّاج(ت٣١١ه)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ١٦٣/١)، واختاره أبو حيَّان؛ "لعدم الإضمار فيه، ولاطِّرادِ مجيء المصدر في معنى فعل الأمرِ" (الأندلسي(ت٧٤٥ه) أ.، (١٤٤٢ه-٢٠٠١م)، صفحة ٤٥٢/١).

المطلب الثاني: النَّصب بأكثر من عاملين، ويشتمل هذا ما يأتي:

أولًا: النصب بعامل مذكور وآخرين محذوفين

تمثّل هذا بلفظ (متاعَ) في قوله تعالى: "إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا"[سورة يونس:٢٣]، إذ ذكر القيسي أنَّ العامل في نصبه إمَّا المصدر (بغي) المذكور في السياق، فيكون الاسم مفعولًا من أجله تعدَّى إليه البغي، والمعنى: إنَّما بَغيُكم على أنفسكم لأجلِ متاعِ الحياة الدُّنيا مذمومٌ أو منهيٌّ عنه أو مكروه، وقيل: العامل فيه مدلولٌ عليه بالمصدر، أي: تبغون لأجل متاع الحياة الدنيا، على أنَّ الجملة مستأنفة (مصطفى(ت٩٨٢ه)، د.ت، صفحة ١٣٦/٤) أو يكون العامل محذوفًا، وفيه تقديران، أحدهما: يُمتعونَ متاعَ الحياةِ الدُّنيا، فالمنصوب مفعول

مطلقٌ، والآخر: يبغون متاعَ الحياةِ الدُّنيا، دلّ على الفعل المحذوف لفظ (البغي) (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٢٢١)، ويكون المنصوب مفعولًا به. وبهذا نلاحظ تنوُّعًا في وظيفة(متاعَ)؛ لاختلاف العامل من جهة بين الذكر والحذف، وللاختلاف في تقديره في حال حذفه من جهة أخرى، وقد اعتمد القيسي في توجيه الاسم المنصوب على تعلُّق الظرف (على أنفُسكم)، فإنْ كان متعلِّقًا بقوله:(بغيُكم) كان (متاعَ) مفعولًا من أجله وخبر المصدر محذوف كما في التقدير، وحسُن حذف الخبر لطول الكلام مع ردّ كون الظرف هو الخبر؛ لئلّا يُفصَل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وإنْ كان متعلِّقًا بالاستقرار على أنَّه هو الخبر، كان المنصوب مفعولًا مطلقًا أو مفعولًا به.

ومن الجدير بالذكر أنَّ المفسرين قد تفاوتوا في توجيه نصب (متاعَ) في السياق المذكور، إذ اكتفى عدد منهم بإيراد وجه واحد، وهو كونه مصدرًا مؤكِّدًا لفعل مقدَّر، كأنَّه قيل: تمتَّعونَ متاعَ الحياةِ الدُّنيا (الزجّاج(ت٣١١هـ)، ١٤٠٨-١٩٨٨م، صفحة ٢٢/٥)، ونسب الواحدي هذا التوجيه إلى أبي علي الفارسي (الواحدي(ت٤٦٨هـ)، ١٤٣٠هـ، صفحة ١٦٢/١١)، وزاد آخرون وجهين لـ(متاعَ)، أحدهما: كونه مصدرًا في موضع الحال، أي: متمتعين، والآخر: كونه منصوبًا على الظرف، نحو: (مقدمَ الحاجِّ)، أي: وقتَ متاعِ الحياة الدنيا (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١٤٣/٥)، قال أبو حيّان: "والعامل في (متاعَ) إذا كان حالًا أو ظرفًا ما تعلَّق به خبر (بغيُكم)، أي: كائنٌ على أنفُسكم، ولا ينتصبان بـ(بغيكم)؛ لأنَّه مصدرٌ قد فُصل بينه وبين معموله بالخبر، وهو غير جائز" (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١٤٣/٥). والوجهان مردودان بحجَّة أنَّ تقييد كون بغيهم على أنفسهم بحال تمتعهم أو زمن ذلك ليس فيه معنى يُعتدُ به (مصطفى(ت٩٨٢هـ)، د.ت، صفحة ١٣٦/٤)، وأجاز البيضاوي كون (متاعَ) "مفعول البغي؛ لأنَّه بمعنى الطلب، فيكون الجارُّ من صلته، والخبر محذوف... أو مفعول فعل دلَّ عليه البغي، و(على أنفسكم) خبره" (البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، ١٤١٨هـ، صفحة ١٠٩/٣)، وهذان مردودان أيضًا، قال أبو السعود: "ولا يخفي أنَّه لا يدلُّ على البغي معنى الطلب، وجعل المصدر بمعناه يُخلُّ بجزالةِ النَّظم الكريم؛

لأنَّ الاستئنافَ لبيان سوءِ عاقبَةِ ما حُكي عنهم من البغي المُفسَّر بالإفساد المفرط اللائقِ بحالهم، فأيُّ مناسبة بينه وبين البغي بمعنى الطلب" (مصطفى(ت٩٨٢هـ)، د.ت، صفحة ١٣٦/٤).

وما ذُكر دليل على أنَّ العامل والمعنى كان لهما الأثر في تعدد إعراب الاسم المنصوب(متاعَ)، إذ نتج عن ذلك خمسة أوجه إعرابية، لعلَّ أقربها هو كون اللفظ مفعولًا مطلقًا مؤكِدًا لفعلٍ من لفظه، وهذا ما تقتضيه جزالة التنزيل (مصطفى(ت٩٨٢هـ)، د.ت).

ثانيًا: النصب بثلاثة عوامل محذوفة

تمثّل بلفظ (رحمةً) في قوله تعالى: «وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّوْرِ إِذْ نَادَيْنَا ولكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُم مِنْ نَذِيْرٍ مِنْ قَبْلِكَ» [سورة القصص:٤٦]، إذ ذكر القيسي ثلاثة أوجه إعرابية له، وكان العامل في جميعها محذوفًا، فقال: " انتصب الرحمة على المصدر عند الأخفش، بمعنى: ولكن رَحِمكَ ربُّكَ يا محمدُ رحمةً، وهو مفعول من أجله عند الزجَّاج، أي: ولكن للرحمةِ فعل ذلك، أي: من أجلِ الرحمةِ، وقال الكسائي: هي خبر (كان) مُضمرة، بمعنى: ولكن كان ذلك رحمةً من رَبِّكَ" (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٣٤٥)، وهذا ما ذكره جمهور المفسرين (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، صفحة ٢٩٢/١٣) خلافًا لابن عاشور فقد أجاز« أن يكون (رحمةً) منصوبًا على المفعول لأجله معمولًا لفعلِ (لِتُنذرَ)، فيكون فعلُ (لِتُنذِرَ) متعلِّقًا بكونٍ محذوفٍ هو مصبُّ الاستدراك» (ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ)، ١٤٢٠هـ، صفحة ١٣٣/٢٠).

وقد أُختُلف في تقدير الفعل الناصب، فقيل: علَّمناكَ أو أرسلناكَ (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٦٨١/٨)، ويكون (رحمةً) معه مفعولًا من أجله، وإن لم يُصرَّح بذلك، وقيل: .(جعلناكَ) (الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أ.، (١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)، صفحة ١١٧/٧)، والظاهر أنَّ (رحمةً) مفعول ثانٍ للفعل (جعل)؛ لأنَّه بمعنى: صيَّر، وبهذا يُضاف وجهًا رابعًا للاسم المنصوب.

ثالثاً: النصب بعاملين مذكورين وآخرين محذوفين

تمثَّل ذلك بلفظ (عينًا) في قوله تعالى: "إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوْرًا*عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ"[سورة الإنسان:٥-٦]، إذ ذكر القيسي ثلاثة أوجه إعرابية له اختلف معها العامل، أحدها: أن يكون بدلًا، وهو إمَّا بدلٌ من (كافورًا) أو من (كأسٍ) على الموضع، والثاني: أن يكون حالًا من المضمر في (مِزاجُها)، والثالث: أن يكون مفعولًا به، مبيّنًا أنَّ عامله مضمر، إمَّا تقديره: يشربونَ عينًا، أي: ماء عينٍ أو أعني عينًا، نقل الثاني عن المبرّد (القيسي(ت٤٣٧هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٤٨٩)، أمَّا عامله على الوجهين الأولين فهو إمَّا الفعل التام المذكور(يشربونَ) إن كان (عينًا) بدلًا من (كأسٍ)، أو الفعل الناقص (كان) إن كان بدلًا من (كافورًا)؛ لأنَّه اسمٌ لعينِ ماءٍ في الجنَّة (القرطبي(ت٦٧١هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ١٢٦/١٩) أو حالًا من المضمر فيه.

وما ذكره القيسي قد قال به جمهور المفسّرين مع تفاوت في الذكر (ابن عطية(ت٥٤٦هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٤٠٩/٥)، وزاد السمين الحلبي وجهًا في إعراب (عينًا) وهو أن يكون مفعولًا به إمَّا بالفعل المذكور (يشربُونَ)، أي: يشربونَ عينًا من كأسٍ، أو بإضمار الفعل (يُعطُونَ)، أو بإضمار الفعل (يشربونَ) يُفسِّره ما بعده (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٥٩٩/١٠) نقل ذلك عن أبي البقاء (العكبري(ت٦١٦هـ)، ١٣٥٦هـ-١٩٧٦م، صفحة ١٢٥٨/٢)، رادًّا له بقوله: "وفيه نظر؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّه صفة لـ(عين)، فلا يصحُّ أن يُفسِّرَ" (الحلبي (ت٧٥٦هـ)، د.ت، صفحة ٥٩٩/١٠).

الخاتمة

بعد هذا الجهد المتواضع في متابعة توجيهات القيسي للاسم المنصوب لفظًا، يمكن تسجيل أهم النتائج:

١- يُعدُّ العامل المؤثِّر الأساس في إعراب الاسم رفعًا ونصبًا وجرًّا، وعليه يتوقَّف معنى السياق، وقد أُختُلف في تحديد العامل الناصب للاسم عند القيسي – وهو مدار الدراسة- وكان لهذا الاختلاف أثر في تنوّع الوظيفة النحوية التي يشغلها الاسم المنصوب، وتفاوت منهج القيسي في بيان العامل الناصب للاسم، فنجده يصرّح به –وهو الغالب- أو يكتفي بالإشارة إليه عبر تقديراته، أو يكتفي ببيان أوجه إعراب الاسم من غير الإشارة إلى ناصبه.

٢- كان القيسي من المفسرين المهتمين بحقيقة العامل الناصب للاسم، وقد أُختُلف فيه، فالنَّصب إمَّا يحصل بين عاملين مذكورين- وهو الغالب- سواء أكانا فعلين تامَّين أو أحدهما تامٌّ والآخر ناقص أو بين فعلٍ تامٍ أو ناقصٍ واسم مشتق إلى غير ذلك، وقد يحصل النَّصب بعاملين محذوفين، أو بأكثر من عاملين، واشتمل هذا على النَّصب بعاملٍ مذكور وآخرين محذوفين والنّصب بثلاثة عوامل محذوفة والنَّصب بعاملين مذكورين وآخرين محذوفين، ونحو ذلك ورد قليلًا، إذ لا يتجاوز الموضعين

٣- شغل الاسم مع الفعلين التامين وظيفة المفعولية مع وظائف أخرى، وهي التمييز والحال والظرف والمفعول لأجله، أمَّا إذا كان العامل محذوفًا فالغالب في المنصوب وقوعه مفعولًا مطلقًا.

٤- كان القيسي ممعن النظر في العامل من نواحٍ مختلفة مفصِّلًا الكلام عليه، فوجدناه أحيانًا يلفتنا إلى الاختلاف بين اسمية العامل وفعليته تارة، وبين كون العامل فعلًا مبنيًّا للمعلوم ومبنيًّا للمجهول تارة ثانية، وبين كون الفعل لازمًا أو متعديًا أو متعديًا إلى واحدٍ أو أكثر تارةً ثالثة، وكلُّ ذلك له أثره في إعراب الاسم المنصوب، فضلًا عن أنَّ معياره في تحديد العامل يعتمد على المعنى داخل السياق، وقد تجلَّى هذا واضحًا عبر بيان دلالة الاسم المنصوب كما في نصب لفظ (كلالة) في قوله تعالى:(وإنْ كانَ رجلٌ يورث كلالة)[سورة النساء:١٢]، فاحتمل عنده أن يكون اسمًا للورثة أو بمعنى الميت أو المال.

٥- لم يكتفِ القيسي بتحديد العامل و بيان اثره في تعدد أوجه الاسم المنصوب بل وجدنا له مواقف، إذ يُرجِّح ويردُّ معلِّلًا، وهو في ما يذكره من آراء وتوجيهات قد تابع فيه المتقدمين، أمَّا من جاء بعده فتفاوتوا، فمنهم مَن تابعه ومنهم مَنْ زاد عليه سواء أكان ذلك ببيان وجوهٍ أخرى لنصب الاسم مع الإشارة إلى العامل الذي ذكره القيسي أو بإضافة عاملٍ جديد لم يذكره القيسي.

٦- ثبت المصادر والمراجع

٧- ابن عقيل الهمداني. (١٤٤١هـ-٢٠٢٠). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. (المحقق: مركز الرسالة للدارسات وتحقيق التراث، المحرر) مؤسسة الرسالة ناشرون.

٨- -أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ). (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م). *التيسير في القراءات السبع* (المجلد ط١). (دراسة وتحقيق د. خلف حمود سالم الشغدلي، المحرر) حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع.

٩- -أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ). (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م). *التيسير في القراءات السبع* (المجلد ط١). (دراسة وتحقيق د. خلف حمود سالم الشغدلي، المحرر) حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع.

١٠- -أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ). (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م). *التيسير في القراءات السبع* (المجلد ط١). (دراسة وتحقيق د. خلف حمود سالم الشغدلي، المحرر) حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع.

١١- -أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج(ت٣١١هـ). (١٤٠٨-١٩٨٨م). *معاني القرآن وإعرابه* (المجلد ط١). (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، المحرر) بيروت: عالم الكتب.

١٢- أ-بي البركات بن الأنباري(ت٥٧٧هـ). (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م). *البيان في غريب إعراب القرآن*. (تحقيق د. طه عبد الحميد طه، المحرر) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣- -أبي البركات عبد الرحمن بن عبيد الله الأنباري(ت٥٧٧هـ). (١٤١٨هـ-١٩٩٨م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (المجلد ط١). (قدّم له وفهرسه حسن حمد، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤- -أبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ). (١٣٥٦هـ-١٩٧٦م). *التبيان في إعراب القرآن*. (حقّقه:علي محمد البجاوي، المحرر) القاهرة.

١٥- -أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بـ الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ). (٢٠١١م). *معاني القرآن* (المجلد الثانية). (تعليق: إبراهيم شمس الدين، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦- -أبي الحسن علي بن محمد الواحدي(ت٤٦٨هـ). (١٤٣٠هـ). *التفسير البسيط* (المجلد ط١). عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٧- -أبي الحسين أحمد بن فارس القزويني(ت٣٩٥هـ). (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م). *معجم مقاييس اللغة*. (عبد السلام محمد هارون، المحرر) دار الفكر.

١٨- -أبي السعود محمد بن مصطفى(ت٩٨٢هـ). (د.ت). *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٩- -أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ). (١٤١٢هـ). *المفردات في غريب القرآن* (المجلد ط١). (صفوان عدنان الداودي، المحرر) دمشق- بيروت: دار القلم، الدار الشامية.

٢٠- -أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي(ت٣٤٠هـ). (١٤٠٤-١٩٨٤م). *الجمل في النحو* (المجلد ط١). (تحقيق د.علي توفيق الحمد، المحرر) دار الأمل.

٢١- -أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي(ت٣٤٠هـ). (١٤٠٤-١٩٨٤م). *الجمل في النحو* (المجلد ط١). (تحقيق:د.علي توفيق الحمد، المحرر) دار الأمل.

٢٢- -أبي القاسم محمود بن حمزة الكرماني(ت٥٠٥هـ). (د.ت). *غرائب التفسير وعجائب التأويل*. بيروت: مؤسسة علوم القرآن.

٢٣- -أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ). (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م). *الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (المجلد ط١). بيروت: دار المعرفة.

٢٤- -أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ). (١٤٣١هـ-٢٠٠٩م). *الكتاب* (المجلد ط٥). (حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢٥- -أبي جعفر أحمد بن محمد بن النحّاس(ت٣٣٨هـ). ((١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)). *إعراب القرآن* (المجلد الثانية). (تحقيق: د. زهير غازي زاهد، المحرر) عالم الكتب.

٢٦- -أبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ). (د.ت). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. مكة المكرمة: دار التربية والتراث.

٢٧- -أبي حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ). ((١٤٤٢هـ-٢٠٠١م)). *البحر المحيط* (المجلد ط١). (تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٨- -أبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ). (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. (حققه د. مصطفى أحمد النمّاس، المحرر) القاهرة: مطبعة المدني.

٢٩- -أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(ت٢٠٧هـ). (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م). *معاني القرآن* (المجلد الأولى). (تقديم: إبراهيم شمس الدين، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٠- -أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ). (١٤١٨هـ). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل* (المجلد ط١). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

٣١- -أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ). (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م). *الجامع لأحكام القرآن*. (تحقيق عبد الرزاق المهدي، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربي.

٣٢- -أبي هلال العسكري(ت٣٩٥هـ). (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). *الفروق اللغوية* (المجلد ط٢). (تعليق محمد باسل عيون السود، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٣- -أحمد بن الحسين بن الخبّاز(٦٣٨هـ). (١٤٢٨-٢٠٠٧). *توجيه اللمع* (المجلد ط٢). (دراسة وتحقيق أ.د. فايز زكي محمد، المحرر) مصر: دار السلام للطباعة والنشر.

٣٤- -أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ). (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. (تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، المحرر) دمشق: دار القلم.

٣٥- -اعتنى به حمدو طمَّاس (المحرر). (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). *ديوان لبيد بن ربيعة العامري* (المجلد ط١). دار المعرفة.

٣٦- -الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ). (١٩٨١-١٩٨٦م). *كتاب العين*. (د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، المحرر) بغداد.

٣٧- -جمع وتحقيق: يحيى الجبوري (المحرر). (١٤١٢هـ-١٩٩١م). *ديوان العباس بن مرداس* (المجلد ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٨- -خليل أحمد عمايره. ((د.ت)). *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي*. الأردن: جامعة اليرموك.

٣٩- -طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ). (١٩٧٧م). *شرح المقدمة المحسبة* (المجلد ط١). (خالد عبد الكريم، المحرر) الكويت: المطبعة العصرية.

٤٠- -عباس حسن(ت١٣٩٨هـ). ((د.ت)). *النحو الوافي* (المجلد ط١٥). دار المعارف.

٤١- -عبد الله بن أحمد النسفي(ت٧١٠هـ). (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). *مدارك التنزيل وحقائق التأويل* (المجلد ط٢). (اعتنى به عبد المجيد طعمة، المحرر) بيروت : دار المعرفة.

٤٢- -عبد الله بن أحمد النسفي(ت٧١٠هـ). (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). *مدارك التنزيل وحقائق التأويل* (المجلد ط٢). (اعتنى به عبد المجيد طعمة، المحرر) بيروت: دار المعرفة.

٤٣- -عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ). (١٤١٩هـ-١٩٩٩م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (المجلد ط١). (تحقيق وتعليق بركات يوسف هبُّود، المحرر) بيروت: دار الأرقن بن أبي الأرقم.

٤٤- -علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ). (٢٠٠٠م). *التعريفات*. (إبراهيم الأبياري، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربي.

٤٥- -فاضل صالح السامرائي. (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م). *معاني النحو* (المجلد ط٢). القاهرة: شركة العاتك للطباعة والنشر.

٤٦- -لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي(ت٣٤٠هـ). (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م). *الجمل في النحو* (المجلد ط١). (تحقيق -د.علي توفيق الحمد، المحرر) دار الأمل.

٤٧- -محمد الطاهر ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ). (١٤٢٠هـ). *التحرير والتنوير* (المجلد ط١). بيروت: مؤسسة التاريخ.

٤٨- -محمد بن عبد القادر الشنقيطي(ت١٣٩٣هـ). ((١٤١٥هـ-١٩٩٥م)). *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*. بيروت: دار الفكر.

٤٩- -محمد بن غالب ابن عطية(ت٥٤٦هـ). (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (المجلد ط٢). (حققه -عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٠- -مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ). (٢٠١٠م). *مشكل إعراب القرآن* (المجلد ط١). (أسامة عبد العظيم، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

٥١- -موفق الدين الاسدي الموصلي المعروف بـ ابن يعيش (ت٦٤٣هـ). (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). *شرح المفصل للزمخشري* . (قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٥٢- -ناصر الدين عبد السيد المطرزي(ت٦١٠هـ). (د.ت). *المصباح في علم النحو* (المجلد ط١). (تحقيق وشرح وتعليق د. عبد الحميد السيد طلب، المحرر) القاهرة: مكتبة الشباب.

٥٣- -وليد عاطف الأنصاري. (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). *نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا* (المجلد ط٢). الأردن: دار الكتاب الثقافي.